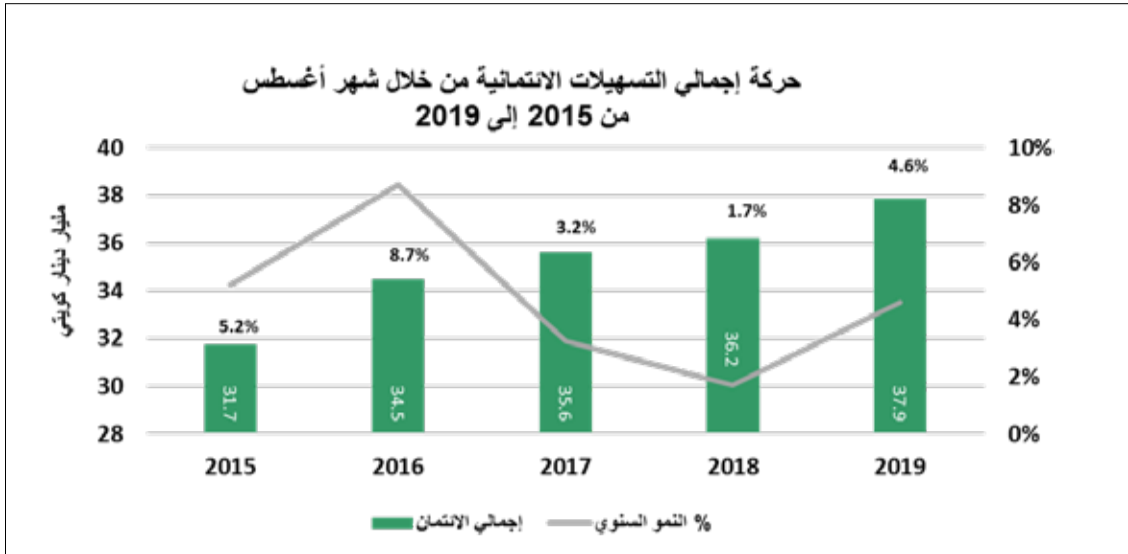


زيادة 4.6 بالمائة سنوياً.. في أغسطس 2019

«بيتك»: 37.9 مليار دينار إجمالي النشاط الائتماني



بنسبة 31.2% عن 1 مليار دينار في أغسطس 2018، بينما ارتفعت بنحو 5.5% على أساس شهري مقارنة مع 1.27 مليار دينار في يوليو. ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنسبة 7.5% على أساس سنوي وصولاً إلى 10.7 مليار دينار في أغسطس، بينما ارتفعت بنحو 0.4% على أساس شهري. وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة نحو 3.4 مليار دينار، مقارنة مع يوليو 2019، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع انخفض 2.8% في أغسطس مقارنة مع نفس الشهر من 2018.

سجلت التسهيلات الائتمانية المقسمة 11.9 مليار دينار مرتفعة بنسبة 3.4% عن حجمها في أغسطس 2018. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بنسبة ضئيلة 0.03% مقارنة مع يوليو 2019. وقد ارتفعت التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى 2.53 مليار دينار أي بنسبة نمو 5% على أساس سنوي في أغسطس 2019، فيما تراجعت بنسبة شهرية بلغت 1.1% عند المقارنة مع 2.56 مليار دينار في يوليو 2019. القروض الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، وبلغت مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض 1.34 مليار دينار في أغسطس مرتفعة

أوراق مالية، وتشكل حصتها 15.7% من التسهيلات الائتمانية الشخصية أي أقل من حصتها التي شكلت 15.8% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أغسطس 2018. أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يشكل 8.4% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أغسطس 2019 أعلى من حصتها التي مثلت 6.7% في أغسطس 2018، وهي تتمتع للعمليات لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والمعمرة. وقد تراجعت حصة القروض الشخصية الأخرى إلى 2.1% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أغسطس 2019 مقارنة مع 2.4% حصتها في أغسطس 2018.

التسهيلات الشخصية تشكل 42.5 بالمائة من الائتمان إلى 16.1 مليار دينار

تراجع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 4 بالمائة شهرياً

والإنشاء معاً إلى 28.2% من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 27.5% نفس الشهر من 2018، بالتالي ارتفعت حصة القطاعات الثلاثة بنحو طفيف عن حصتها في إجمالي الائتمان حين بلغت 70.7% في أغسطس مقابل 69.7% في أغسطس 2018. وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع. وتمثل التسهيلات الائتمانية المقسمة النوع الأول يضم التسهيلات المقسمة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، تراجعت حصتها إلى 73.8% من التسهيلات الشخصية في أغسطس 2019 مقارنة مع 75.1% في أغسطس 2018، بينما شكل النوع الثاني من حيث الحجم في تمويل الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تتمتع بغرض شراء

الزراعة وصيد الأسماك بنحو 2.9 مليون دينار بنمو بلغ 17%. وقد تراجعت على أساس سنوي التسهيلات الموجهة لقطاع النفط الخام والغاز وقطاع التجارة، وإلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك وإلى قطاع الخدمات العامة أيضاً، وبلغت قيمة التراجع نحو 109.3 مليون دينار و97.5 مليون دينار و44.2 مليون دينار و1.9 مليون دينار، على التوالي، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 6.4% و2.8% و4% و1.7% على التوالي. وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في أغسطس 42.5% من إجمالي الائتمان الممنوح، وهي أعلى بنحو طفيف من حصتها في إجمالي الائتمان في العام الماضي البالغة نحو 42.2% وذلك لارتفاع إجمالي الائتمان بنحو 4.6% وارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة 5.2%)، في حين ارتفعت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار

قال بيت التمويل الكويتي «بيتك» في تقريره له عن تطور النشاط الائتماني في الكويت - أغسطس 2019 إجمالي التسهيلات الائتمانية: سجل النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في أغسطس من العام الحالي 4.6% وفقاً لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، (ويحتل النمو في أغسطس 2019 المركز الثالث لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى 2019، فيما ارتفعت أرصدة الائتمان بأعلى نسبة في شهر أغسطس من عام 2016 أي بنحو 8.7%)، إذ بلغ الائتمان الممنوح 37.9 مليار دينار في أغسطس العام الحالي مقابل 36.2 مليار دينار في أغسطس 2018. بينما ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 0.3% على أساس شهري مقارنة مع شهر يوليو. سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 798 مليون دينار بنسبة 5.2% مقارنة مع أغسطس 2018 مسجلة 16.1 مليار دينار (تمثل 42.5% من إجمالي الائتمان في أغسطس 2019)، يليها الائتمان لقطاعي العقار والإنشاء بنحو بلغت قيمته 740.9 مليون دينار بنسبته 7.5% حين سجلت 10.7 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاعات أخرى بقيمة نمو 353.9 مليون دينار أي بنسبة 14% حين بلغت نحو 2.9 مليار دينار (تمثل 7.6% من إجمالي الائتمان). يليه الممنوح إلى قطاع الصناعة بنمو بلغ 25.7 مليون دينار أي بنسبة 1.3% وصولاً إلى 2 مليار دينار (تمثل 5.3% من إجمالي الائتمان). وارتفع أيضاً الائتمان الممنوح لقطاع

قدمها الدكتور فيصل التركيت لموظفات الشركة

VIVA؛ ندوة توعوية للوقاية من سرطان الثدي



المشاركين في الندوة

تعود بالنفع على المجتمع وفي الختام، قدمت VIVA تكريماً لجهودهم ومشاركته في ندوة للدكتور فيصل التركيت هذه المناسبة المميزة.

بهذا المرض. كما ناقش التركيت مع موظفات VIVA مخاطر المرض وعلاجه وأعراضه والعمر المحدد والعوامل التي تلعب دوراً رئيسياً في اختيار الوقت المناسب الذي يجب فيه البدء بالفحص المبكر. وقام فريق عمل قسم العلاقات العامة في VIVA بتوزيع ورود وشعارات الحملة باللون الوردي على الحضور لتشجيعهم على الحضور الذي كان كثيفاً، حيث أبدت الموظفات اهتماماً كبيراً بالنقاش الذي دار خلال الندوة وتفاعلاً بشكل كبير مع الدكتور. وتندرج هذه الندوة ضمن برنامج VIVA للمسؤولية الاجتماعية الذي يدعم مختلف المبادرات التي

تتمثلت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، الرائدة في تمكين التحول الرقمي وتقديم خدمات ومنصات مبتكرة للعملاء في الكويت، وإحدى شركات مجموعة STC، ندوة توعوية للوقاية من سرطان الثدي لموظفاتهن في مبنى VIVA الرئيسي تحت مظلة #لأنناهنتم. وتضمنت الندوة أنشطة متعددة، ساهمت في زيادة نسبة الوعي عند الموظفات في هذا المجال. وقدم الندوة الدكتور فيصل التركيت، رئيس وحدة سرطان الثدي بمرکز الشبخة بديرية واستشاري علم الأورام، الذي سلط الضوء على أهمية الوقاية والفحص المبكر التي تقلل من احتمال الإصابة

معرض الكويت للنفط والغاز.. تطالعات لحلول تكنولوجية لحماية المنشآت النفطية



جانب من المعرض

تستضيف أرض المعارض الدولية بمعرض مؤتم الكويت للنفط والغاز في نسخته الرابعة بمشاركة العديد من الشركات المتخصصة في إنتاج النفط والغاز والتكنولوجيا الجديدة التي تلتمح إلى تقديم حلول جديدة لمشاكل الصناعة النفطية. وشارك في النسخة الحالية من المعرض التي تنتهي أعماله أمس الأربعاء نحو 180 مشاركاً من أكثر من 30 دولة حول العالم بعرض منتجات لها علاقة بصناعة النفط والغاز

بوبيان للبتروكيماويات تتلقى عرضاً لبيع كامل حصتها في «نفاس»



مجلس الإدارة

سوف يجتمع للخط في العرض المقدم في القريب العاجل، موضحة بأنها ستقوم بالإفصاح عن الأثر المالي لاحقاً في حال موافقة المجلس على العرض وبعد تنفيذ الصفقة. وتُعد «نفاس» أحد الشركات التي كانت من مُدرجة بورصة الكويت وانسحبت من السوق في منتصف فبراير من العام الماضي. كانت أرباح «بوبيان» ارتفعت 58 بالمائة خلال الربع الأول المنتهي في 31 يوليو 2019، لتصل إلى 2.2 مليون دينار مقارنة بربح قدره 1.39 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2018.

أعلنت شركة بوبيان للبتر وكيمياء عن تلقيها عرضاً لبيع كامل حصتها البالغة 21.12 بالمائة في شركة نفاس القابضة. وقالت «بوبيان» في بيان للبورصة الكويتية أمس الأربعاء، إن العرض تم تقديمه للشركة على أساس سعر بديار واحد للسهم، وبقيمة إجمالية تبلغ 21 مليون دينار. وأوضحت الشركة أن قيمة الأسهم - محل عرض الشراء - الحملة في ميزانية «بوبيان» تبلغ 8.36 مليون دينار، وذلك كما في نهاية الربع الأول من العام الجاري. وذكرت «بوبيان» أن مجلس إدارة الشركة

ارتفعت خلال 8 الأشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 14.5 بالمائة

507 ملايين دولار تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت



ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية من دولة الكويت خلال 8 الأشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 14.5 بالمائة على أساس سنوي، وذلك رغم العلاقات المتوترة بين البلدين بشأن العمالة، والتوجه الكويتي لتوطين العمالة. وحسب الأرقام الصادرة عن بنك الفلبين المركزي، سجلت تحويلات العمالة الفلبينية من دولة الكويت في الفترة من يناير 2019 وحتى أغسطس من العام نفسه 507.04 مليون دولار، مقابل 442.96 مليون دولار بنفس الفترة من 2018، وحسب موجه حديث للبنك الدولي، فالتحويلات وتوسعت الدخل ووسيلة فعالة للحد من الفقر لأنها توجه مباشرة إلى الأسر. علماً بأن الفلبين تحتل المركز الرابع في استقطاب تحويلات العمال بقيمة 34 مليار دولار خلال 2018. وتعد التحويلات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج مصدراً هاماً للتمويل الخارجي في الدول النامية، وتستحوذ دول الخليج على النصيب الأكبر من التحويلات للخارج عالمياً، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لاعتمادها على العمالة الوافدة في أغلب التخصصات. وتمثل تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت نحو 12.82 بالمائة من إجمالي تحويلات تلك العمالة من دول مجلس التعاون الخليجي البالغة 3.96 مليار دولار. وطبقاً لبيانات الهيئة العاملة للمعلومات المدنية الكويتية، فإن الفلبين تأتي في المركز الرابع داخل

قوة العمل الكويتية عقب الهند التي احتلت المركز الأولى، وتليها مصر، ثم بنجلاديش. ويبلغ حجم العملة الفلبينية في الكويت 213.97 ألف عامل، بواقع 41.87 ألف عامل من الذكور، و172.12 ألف من الإناث، وذلك في 31 ديسمبر 2018. يشار إلى أن وضع العمالة الفلبينية في الكويت دائماً غير مستقر، لظهور بين الحين والآخر تصريحات من الجانب الفلبيني تضمن تهديدات بوقف إرسال العمالة إلى الكويت، خاصة في مجال العمالة المنزلية. ففي العام الماضي، قامت الفلبين بغرض حظر على إرسال العمالة إلى الكويت، عقب العثور على جثة خادمة فلبينية في ولاية، ومع تصاعد التوترات وتراشق التصريحات لجأت الكويت إلى طرد سفير الفلبين لديها، واستدعاء سفيرها لدى الفلبين، ذلك.

«كابيتال إيكونوميكس» تتوقع استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد الكويتي

توقع تقرير حديث أن يظل النمو الاقتصادي في الكويت بطيئاً في السنوات القادمة؛ بسبب تأثير تخفيضات إنتاج النفط والتوترات المستمرة بين الحكومة والبرلمان الكويتي. وقالت كابيتال إيكونوميكس في تقرير، إن توقعاتها بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت جاء أقل بكثير للفترة المقبلة. وأوضح التقرير أن أحدث الحسابات القومية أظهرت أن النمو الاقتصادي في الكويت ارتفع من 1.7 بالمائة (على أساس سنوي) في الربع الأخير من العام الماضي إلى 2.6 بالمائة (على أساس سنوي) في الربع الأول من عام 2019، مُشيرة إلى أن ذلك ثاني أسرع وتيرة نمو منذ منتصف عام 2016، ووفق متوسط 0.5 بالمائة فقط سُجلت منذ عام 2012. وذكر أن الانهيار الذي حدث في الربعين الثاني والثالث من العام الجاري أظهر أن النمو في قطاع النفط ضعيف، لكن هذا الضعف تم تعويضه بشكل بسيط نتيجة الانتعاش الطفيف في النشاط غير النفطي داخل الكويت. وأشار التقرير إلى أنه من المحتمل أن التباطؤ بالقطاع النفطي في الربعين الثاني والثالث من العام الجاري، سيكون كافياً للتسبب في تقلص الاقتصاد الكويتي ككل هذا العام، إلا أن التقرير توقع تحسن التغيير السنوي في إنتاج النفط مع احتمال تديد صفقة إنتاج (أوبك+) ما بعد تاريخ انتهاء الصلاحية الحالي في مارس 2020، وهو ما قد يحمل أخباراً سارة للناتج المحلي الكويتي على مستوى النمو المحتمل. كما أشار تقرير كابيتال إيكونوميكس إلى أن الكويت اقتربت من التوصل إلى اتفاق مع المملكة العربية السعودية؛ لإعادة الإنتاج في المنطقة المقسومة (الحادية) بين البلدين، موضعاً بان سعة الحقل المشترك تبلغ 500 ألف برميل يومياً من النفط الخام. وأضاف أن عودة إنتاج المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية من شأنه أن يرفع حصة الكويت بنسبة 10 بالمائة، بما يعادل زيادة بنحو 5.5 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إلا أن امتثال الكويت والسعودية لاتفاقية (أوبك+) قد تمثل عائقاً أمام تسارع وتيرة النمو.